التحديث في ماليزيا .

د. يوسف سامي **المرحلة الثالثة**

ماليزيا بلد اسلامي يقع في جنوب شرق آسيا صغيرة المساحة نسبيا ،ولاتزيد مساحتها عن 330000كم مربع، يسكنها 30 مليون نسمه ،وتتكون من عدة جزر كما هو الحال في اغلب دول جنوب شرق آسيا ،وتتكون من ثلاثة عشر ولاية احد عشر في ماليزيا الغربية، واثنتان في الشرقية.

التركيبة السكانية

ويُعرف الملاويون والسكان الأصليون الآخرون جميعهم باسم بوميبوتر أي أبناء الأرض ،أما السكان الآخرون فينحدرون من المستوطنين المهاجرين اللاحقين . وإبان حقبة الحكم الاستعماري البريطاني، جاء الصينيون إلى مالايا وهو الاسم الذي كانت تُعرف به ماليزيا آنذاك للعمل في مناجم القصدير والتجارة والأشغال العامة، أما الهنود فقد جلبهم البريطانيون كعمال مستقدمين للعمل في مزارع المطاط فضلاً عن العمل كمدرسين وحرفيين في ميادين متنوعة

تتكون التركيبة السكانية في ماليزيا من ثلاث عناصر رئيسية وهي_ :

1- العنصر الملايو : الذي يتركز على سواحل ماليزيا الشرقية و الغربية والغالبية العظمى تتجمع في المدن والموانى – ويمثل هذا العنصر حوالي نصف السكان أو أكثر بقليل، أي عشرة ملايين نسمه بنسبة ستين بالمائة من إجمالي السكان ، وهم السكان الأصليون لماليزيا.

2-العنصر الصيني : وهم الوافدون من الصين الجنوبي خلال فترة الاستعمار البريطاني، ويمثلون خمسة ملايين بنسبة ثلاثين في المائة من إجمالي السكان .

3- العنصر الهندي : جاء بهم الاستعمار أيضا في القرن الماضي، ويمثلون1 .5 مليون نسمه بنسبة عشره بالمائة من إجمالي السكان .

يحد ماليزيا من الشمال مملكة تايلاندا، وبحر الصين الجنوبي، أما من الجنوب فتحدها إندونيسيا، ومضيق جوهر الفاصل بينها وبين سنغافورة، ومن الغرب مضيق ملفا الذي يفصل بينها وبين إندونيسيا، وتحدها ولاية بورينو التابعة لإندونيسيا من الشرق.

دخل الإسلام إلى ماليزيا عن طريق التجارة بين المسلمين و شبه جزيرة الملايو، وفي عام 675هـ أسلم ملك ملقا، إحدى مناطق الملايو وتسمى باسم السلطان محمد شاه، وتبعه رعاياه وخلفه في الحكم ابنه مظفر شاه، وكانت ملقا هي نقطة انطلاق الإسلام إلى باقي الجهات .

بدأ امتداد التأثير البريطاني على شبه جزيرة ماليزيا عام ١٨٦٧م، بعد أن أصبحت مستوطنات المضايق مستعمرة تابعة للتاج البريطاني. وكان السبب الرئيسي للوصاية البريطانية على شبه جزيرة ماليزيا، حماية مصالحها الخاصة فيها. وتمكن البريطانيون، بعد توقيع معاهدات مع الحكام المحليين، من اختيار موظفين عُرفوا بالمستشارين، لتولي رئاسة كافة الأمور الإدارية، ماعدا ما يتعلق منها بالإسلام والتقاليد الماليزية.

حصلت ماليزيا على استقلالها عام ١٩٥٧ ودمجت كل من سنغافورة واتحاد مالايا جميعها لتشكل ماليزيا يوم ١٦ ايلول ١٩٦٣، وحصلت في السنوات التالية توترات ضمن الاتحاد الجديد أدت إلى نزاع مسلح مع إندونيسيا وطرد سنغافورة في ٩ أغسطس ١٩٦٥ .

بعد اعلان استقال ماليزيا بدا الاتجاه نحو تحسين الاوضاع الاقتصادية في البلاد ووضع الدستورعام ١٩٥٧ ،وقد تضمن: ١ـ اعتماد الملايوية لغة رسمية ووطنية للبلاد. ٢ـ إنشاء قومية واحدة، والأخذ بعين الاعتبار، إمكانية حصول كل مواطن ملايوي على حق المواطنة. ٣ـ إيجاد نظام يتم بمقتضاه انتخاب حاكم أعلى من بين الحكام التسعة بالتعاقب من قِبَل الشعب مرة كل خمس سنوات ٤ـ إنشاء مجلس للنواب بالانتخاب، ومجلس للشيوخ بالتعيين ٥ـ الإقرار بالوضع الخاص للملايويين بكونهم السكان الأصليين وبالإسلام دينًا رسميًا للبلاد

وصدور قانون التعليم عام ١٩٥٧ ألزم القانون، المدارس الابتدائية استعمال اللغات الملايوية، والإنجليزية (بصفة مؤقتة) والصينية والتاميلية، لغات للتعليم ،كما نص على استخدام المرحلة الثانوية للغة الملايوية والإنجليزية (بصفة مؤقتة) فقط، كما نص القانون على ضرورة توحيد المناهج الدراسية لكافة المدارس.

وتم تأسيس هيئة تطوير الأراضي الاتحادية لتطوير الأراضي الريفية الفقيرة، واستصلاح أراضٍ جديدة للزراعة، توزع على الفلاحين لرفع مستوى الحياة الريفية ،وتأسست عام ١٩٥٩م، وزارة تطوير الريف، لتنسيق كافة الأنشطة الإدارية والتقنية في كافة أنحاء البلاد ، كما جرت الانتخابات الثانية عام ١٩٥٩م، وفاز حزب التحالف، بأربعة وسبعين مقعدًا من بين مائة وأربعة مقاعد برلمانية ، وجاء تون عبد الرازق رئيس وزراء ماليزيا الثاني برؤية طموحة

لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات الثلاث (المالاي، الصينيين، الهنود) أطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة .

وظهر تطور ماليزيا واضحا في عهد مهاتير محمد

مهاتير محمد " مؤسس النهضة الماليزية الحديثة" ١٩٨١-٢٠٠٣ :

يعتبر مهاتير محمد هو رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ استقلالها ومؤسس نهضتها الحديثة حيث نجح في الانتقال ببلاده من دولة نامية صغيرة تضم نحو ٢٠ مليون نسمة الي مصاف النمور الصناعية الاسيوية واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في المنطقة الاسيوية.

وبرغم الجدل الذي يثار حوله، فانه يظل واحدا من أشهر القادة السياسيين الآسيويين الذين تمتعوا بروح المبادرة والتأثير في الاحداث بدرجة أكبر من أن يكون في موقف رد الفعل منها وطيلة حياته السياسية أثبت محاضير محمد قدرته كمنقذ لبلاده من الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية على مواجهة التحديات سواء في إطار قيادته للبلاد أو لحزبه "الامنو".

ويمكن معالجة التطور التاريخي لماليزيا في عهد مهاتير محمد من خلال القاء الضوء على أهم ملامح نشأته وحياته السياسية وشخصيته الكاريزمية ثم التطرق الي طبيعة النظام الماليزي وأهم التحديات السياسية والاجتماعية التي واجهت محاضير محمد، والسياسات التي اتبعها هذا الأخير للنهوض بالاقتصاد والارتقاء بمكانة ماليزيا الدولة.

أولا: نشأته وحياته السياسية: ولد مهاتير محمد عام ١٩٢٥م في مدينة أور سيتار بولاية قدح الشمالية، وذلك لأسرة متوسطة، حيث عمل والده مدرسا في أول مدرسة حكومية إنجليزية في عام ١٩٠٨م وظل بها الي ان تحولت الي كلية السلطان حميد حيث عين مديرا لها. وقد تلقي مهاتير تعليمه في هذه المدرسة الي سنغافورة في عام ١٩٤٨م لدراسة الطب. وبذلك يختلف مهاتير عن سابقيه من رؤساء وزراء في انه لم يتعلم في الغرب أو يتأثر بثقافته.

وقد بدأ نجمه يسطع مع انتخابه عضوا في البرلمان عام ١٩٦٤ ودفاعه عن المالاي ووحدة دولة ماليزيا. إذا دعا الي إعطاء المالاي نصيبا عادلاً من الثروة القومية لماليزيا ،وفي هذا الخصوص هاجم بعض الأحزاب التي ينتمي اليها غير المالاي وبخاصة الصينين واتهمها بأنها تعمل ضد مصالح المالاي، كما عارض مهاتير خلال تلك الفترة المبكرة من حياته السياسية انفصال سنغافورة عن ماليزيا، وانتقد في هذا الشأن رئيس الوزراء آنذاك تونكو عبد الرحمن لسامحه بمثل هذا الانفصال ودعاه الي فرض الحكم المباشر على سنغافورة.

غير ان هذا لا يعنى ان الطريق السياسي كان ممهدا امام مهاتير، وانما واجهته العديد من التحديات سواء قبل شغله لمنصب رئيس الوزراء او بعد شغله لذلك المنصب ففي عام ١٩٦٩م تعرض مستقبله السياسي لهزة عنيفة كادت تقضي عليه، إذا هزم من ناحية في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ذلك العام بسبب تأييد غير المالاي من الصينين لمنافسه مرشح الحزب الإسلامي المعروف يوسف راوا، نظرا لتبني محاضير لقضايا المالاي في البرلمان. ومن ناحية أخري تم طرده من حزب الأمنو بسب انتقاداته لرئيس الوزراء آنذاك تونكو عبد الرحمن ودعوته الضمنية له في رسالته اليه بالاستقالة من منصبه، وذلك في أعقاب أحداث الشغب التي قام بها المالاي في ذلك العام احتجاجا على تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بغيرهم من غير المالاي.

وقد تغلب مهاتير على كافة هذه التحديات وخرج منها منتصرا، حتى انه لم يحدث في تاريخ الحياة السياسية الماليزية أن تمكن سياسي من الصعود في فترة قياسية أشبه بالمعجزة والبقاء في منصبه كرئيسا للوزراء وللحزب لأطول فترة مثلما حدث لمهاتير ، فبعد ان كان مهزوما في الانتخابات ومطرودا من حزب الآمنو في عام ١٩٦٩م تمكن من العودة الي الحزب والي البرلمان بعد فوزه في انتخابات عام ١٩٤٩م ثم اختياره في ذات العام وزيرا للتعليم في حكومة تون عبد الرزاق وأحد نواب الحزب في عام ١٩٧٥م، ثم وزيرا للتجارة والصناعة في عام ١٩٧٦م، ثم رئيسا للوزراء وللحزب في تموز ١٩٨١م في أعقاب استقالة حسين عون.

ويرجع هذا الصعود السريع لمهاتير خلال عقد السبعينيات الي ظهور مهاتير محمد في اعقاب فشله في انتخابات ١٩٦٩م وطرده من حزب الامنو كرمز لطائفة المالاي والمضحي بمصالحه من أجل قضاياهم في مواجهة غير المالاي وبخاصة الصينين. حيث أكد على ذلك في أحد اهم كتابته وهي "معضلة المالاي" الذي أكد فيه على ضرورة تعزيز قدرات المالاي والنهوض بهم اقتصاديا وعلميا، بما يقلل الفجوة بينهم وبين غيرهم من غير المالاي في المجتمع مما جعل الشعب الماليزي يلتف حوله وحول حزب الامنو الذي يرأسه في كل الانتخابات.

بنى مهاتير خطته الأولى لنهضة ماليزيا على ثلاثة أسس (ثقافية) رئيسة، يمكن أن نتمثّلها في الآتي:

أولاً: التعددية: فقد آمن مهاتير - في مرحلة مبكّرة - أن حالة الصدام المستمرة بين الأعراق الثلاثة في ماليزيا (الملايو - الصينيين - الهنود) هي العقبة الأكبر في تحقيق النهضة؛ لذلك سعى مبكراً إلى معالجتها بطريقتين عمليتين:

أولاهما: الوقوف في وجه هذا الصدام الناتج عن التعدّد، ومواجهته في التعليم والإعلام

ومؤسسات الدولة الكبرى، وفرض حالة حقوقية تربط حقوق الفرد وواجباته بانتمائه الوطني وليس بانتمائه العرقي.

وثانيتهما: استثمار التعدّد العرقي في ملفّ النهضة، وجعله أحد المقوّمات الرئيسة للنمو الاقتصادي، وقد صرّح مهاتير محمّد بأنه قد استغلّ الملايو في إقامة علاقات ثقافية واقتصادية مع العالم الإسلامي وتحديداً دول الخليج، في حين استغلّ الصينيون والهنود في الانفتاح الاقتصادي على الصين (في مجالات الصناعة) وعلى شبه القارة الهندية (في مجالات الزراعة)، استطاع بذلك أن ينقلَ المجتمعَ الماليزي من حالة «التعدّد» إلى حالة من «التعدّدية».

ثانياً: إصلاح نظام التعليم: فقد كان مهاتير محمّد مؤمنا بأن التعليم أساس لثلاث حالات مهمّة تحتاجها النهضة، هي: الأمن، والمعرفة، والرفاهية. وخصّص لإصلاح نظام التعليم أكثر من ربع الدخل القومي لبلاده، ثم وضع أسساً مهمّة لصناعة علاقة إيجابية بين ثلاث بيئات، هي: البيئة التعليمية (العام والجامعي)، وبيئة العمل (التي تؤسس مزاياها المادية والمعنوية على مقدار ما حصّله الماليزي من مادة علمية أو خبرة مهارية في مشواره العلمي أو التدريبي)، والبيئة المفتوحة الاجتماعية (التي تعتمد في ممايزتها بين أفراد المجتمع على أساس مخزونهم المعرفي وإنتاجهم الوظيفي).

ثالثا: الدمج الواعي بين المحافظة والانفتاح: وربما كان هذا الدمج سمة من أهمِّ سمات الحداثة التي عاشتها ماليزيا في العقود الثلاثة الماضية. إنّ العقلية المنفتحة التي انطلق منها مهاتير محمّد لم تدفعه إلى تنحية المبادئ الإسلامية ابتداء، ولا إلى الثورة المفتوحة على قيم المجتمع وأعرافه وتقاليده وفي المقابل لم يمنعه اعتزازه بدينه، ولا محافظته على قيم مجتمعه من التواصل مع الآخر، فقد انفتح ثقافياً وسياسياً واقتصادياً على دول الشرق والغرب؛ فأفاد في مجال التعليم من بريطانيا وألمانيا، وأفاد في ثقافة العمل من اليابان والصين، وكان يسير بأي شكل من أشكال التواصل مع العالم كلّه.